

النشاط التجاري للمجتمع التونسي خلال العهد الحسيني 1117-1246هـ/1705-1830م

بوتوقوماس حفيظة
ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

الملخص:

يرتكز الاقتصاد بصفة عامة على جملة من العناصر الأساسية، المتمثلة في الزراعة والصناعة والتجارة بنوعها الداخلية والخارجية، وان تقدم الدول يتحدد بمدى وفرة هذه العناصر، وكذا قدرة الإنسان على تفعيلها وتسخيرها لصالحه، فكلما توفرت هذه العناصر وتم التحكم فيها، تحسن المستوى المعيشي للمجتمع.

كما يعتمد الاقتصاد التونسي على الزراعة بالدرجة الأولى بسبب وفرة الأراضي الزراعية الخصبة والمناخ الملائم الذي يساعد على تنويع المحاصيل الزراعية وتطوير الإنتاج، فكانت كل منطقة مختصة في إنتاج أنواع معينة من المحاصيل، حيث كانت اغلب زراعة الأهالي هي الحبوب منها القمح الصلب والشعير والبقول والخضر بالإضافة إلى الأشجار المثمرة مثل شجرة الزيتون، وغيرها من الخيرات التي تزخر بها البلاد التونسية.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن المجتمع التونسي عرف صناعات تقليدية، تستمد خاماتها الأولية من الإنتاج الزراعي والحيواني، وهذا بفضل براعة الأسر التونسية في إنشاء صناعة تفيدها في حياتها اليومية، هذه الخيرات كلها يعتمد عليها البايات الحسينيين في قطاع التجارة بنوعها الداخلية والخارجية من أجل الصعود بالبلاد إلى مصف الدول المتقدمة ووضع قاعدة متينة للاقتصاد التونسي، لأن حياة البلاد وسعادتها تكمن في وضع نهضة اقتصادية وطنية، تسترجع بها البلاد رمقها، وتحي ما اندثر من قوتها.

لقد ساهمت التجارة في إدخال البلاد التونسية في وضع علاقات جيدة مع بعض الدول الأوروبية في مجال تبادل المنتوجات التي تزخر بها البلاد، وهذا بما يعرف بالتجارة الخارجية، كما ساهم البايات في وضع تسهيلات للأهالي من أجل وضع

أسواق داخل المدينة لتبادل السلع بين مختلف الجهات، وفك العزلة عن المناطق الصحراوية وغيرها. وهذا ما يعرف بالتجارة الداخلية.

لقد مارس المجتمع التونسي في هذه الفترة نشاطا تجاريا واسعا حتى أصبح من الدعائم الرئيسية للاقتصاد التونسي، ويظهر ذلك في الأمن الذي عاد للبلاد بفضل تشجيع البايات ولإدراكهم بأنه هو العامل الأساسي لترويج المنتجات والصناعات المحلية في الخارج، حيث كانت القوافل تربط بين مختلف جهات البلاد، وتعمل على مبادلة البضائع المتنوعة في إنتاج الجنوب والساحل والشمال وكذلك إلى البلدان المجاورة والخارجية⁽¹⁾.

فكانت التجارة في المجتمع التونسي تنقسم إلى نوعين، هما: التجارة الداخلية والخارجية:

1- التجارة الداخلية: لقد أدى تنوع الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي إلى ازدهار النشاط التجاري، فأصبحت المدن التونسية مراكز تجارية هامة يأتي إليها الأهالي من مختلف جهات البلاد لشراء حاجاتهم الضرورية، ومنها من يأتي إليها من الفلاحين، من أجل بيع إنتاجهم الزراعي والصناعي، وهذا ما خلق نوعا من الترابط بين المدن والأرياف⁽²⁾، ومن خلال ذلك نجد انتشار العديد من الأسواق في القطر التونسي، التي يأتي إليها التجار من كل الجهات. ومن أهمها هي سوق العطارين والبركة والقرانة والترك والقماش، وهي أسواق كانت منتشرة في العصر الحفصي والتركي، لتستمر خلال الفترة الحسينية، ومع ظهور أسواق جديدة منها ما يلي:

سوق السكاجين: كانت هذه السوق في القطر منذ القرن 9هـ / 15م، وتم تجديدها في عهد الباي حسين بن علي من 1117هـ / 1705م إلى غاية 1153هـ / 1740م. وقد عرفت بصنع السروج ولوازم الفروسية.

(1) أحمد قاسم، "أوضاع إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوى ابن عثوم"، في المجلة التاريخية المغربية، العدد 33-34، مطبعة الإتحاد العام التونسي، تونس، 31 جويلية 1979، ص152.

(2) رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السلسلة الرابعة تاريخ، منشورات الجامعة التونسية، 1980، ص277.

سوق البلاغجية: أسست هذه السوق من قبل علي باي الثاني سنة 1182هـ/1768م، وتقع بالقرب من سوق العطارين. وقد تخصصت في صنع البليغة والكندرة، وهي أحذية تقليدية وأغلب صناعاتها من صفاقس وسوسة⁽¹⁾.

سوق الباي: أسسها حمودة باشا 1196هـ/1781م إلى غاية 1228هـ/1813م، وكانت مختصة في تجارة السجاد والأقمشة الحريرية، وتباع فيها أيضا الأقمشة الصوفية⁽²⁾.

سوق الشواشين: تحتوي على سوقين وهما السوق الصغير والكبير الذين تم بناؤهما من قبل حمودة باشا الحسيني بين سنتي 1197هـ/1782م إلى غاية 1230هـ/1814م، وكانت جماعة حرفي الشاشية، إحدى أهم الجماعات والحرف المتعلقة بالشاشية حيث كانوا يمارسون نشاطا تجاريا مربحا، وكانت حكرًا على مدينة تونس. وقد كان لهذا القطاع أمين يسهر على آداب المهنة وأخلاقياتها، ويعمل على تسوية النزاعات⁽³⁾.

السوق الجديد: أسس هذه السوق يوسف صاحب الطابع، وأشرف على تدشينها الباي حمودة باشا سنة 1228هـ/1813م، وفيها أنشطة تجارية مختلفة⁽⁴⁾. بالإضافة إلى أسواق أخرى ساهمت في الترويج للصناعة والفلاحة التونسية. نجد أنه في القرن 18م، قام أحد الرحالة الروس بزيارة إلى الولاية التونسية، وهو الرحالة سومراكوف، الذي اعتبر الأسواق في الولاية هي أفضل الأماكن وأكثرها ضرافة، وهي عبارة عن أروقة مغطاة، حيث وصف سوق العطارين، ومختلف أنواع الروائح الطيبة الصادرة عن العدد من الحشائش والأعشاب والورود والحناء، ثم يواصل جولته في سوق الشواشين، متأملا فيما تزخر به هذه السوق من بضائع متنوعة، ثم يدخل سوق الأسلحة للتعرف على محتوياتها، وقد تمكن من خلال هذه

(1) محمد بن عثمان الحشايشي، العادات والتقاليد التونسية الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية، ط1، دراسة وتحقيق الجيلاني بن الحاج يحيى، تقديم محمد البعلوي، دار سراس للنشر تونس، 1994، ص380.

(2) الحشايشي، المصدر السابق، ص382.

(3) نفسه، ص385.

(4) أبو بكر عبد الكافي، تاريخ تونس، منشورات التعااضدية العمالية للطباعة والنشر، صفاقس، 1966، ص95.

الرحلة من التعرف على الأسواق باعتبارها تمثل مركز ثقل الحياة الاقتصادية في الإيالة، وأتاحت له الفرصة للاتصال بأهاليها وتجارها⁽¹⁾.

وكانت الأمور التجارية تقوم تحت تشجيع البايات قصد الحصول على الأموال لخزينة الدولة واستغلالها في أمور البلاد، وأكثر البايات اهتماما بهذا الموضوع، حمودة باشا الذي ساهم بسياسته في إنعاش التجارة الداخلية، إذ منع التجار الأجانب من ابتياع المحصولات الزراعية من المزارعين مباشرة، إلا إذا تمت بواسطة تجار تونسيين وتم هذا الإجراء لأمرين هما:

_ضمان ربح التجار المحليين على كل صفقة.

_محاولة حماية الفلاح والتخفيف من الغبن الذي يحصل له عندما يبيع كل محصول له أو جزء منه، قبل وقت الحصاد بأثمان بخسة.

أما التجار اليهود القاطنون بتونس والذين يعتبرون تونسيين، فإن حظهم في التجارة الداخلية كان محدودا نسبيا، حيث حدد لهم نوع البضاعة التي يسمح لهم بالاتجار بها في الداخل وهو أنهم يبيعون ما يكال بالذراع ويوزن بالميزان من حرير وغيره⁽²⁾. وإلى جانب ذلك، نشط الباي التجارية الداخلية التي تتم عن طريق القوافل التجارية العاملة في الجنوب والشمال، وكان لها فضل في ترويج البضاعة وتنشيط التجارة⁽³⁾.

وكذلك قام الباي ببناء قنطرة بينزرت، والتي ربطت أخصب جهة تزرع فيها الحبوب وهي المنطقة الشمالية بالعاصمة والنواحي المجاورة لها، كما استغرق الباي في بنائها ما يزيد عن خمسة عشر سنة، وتمت سنة 1800م، بعد أن صرف الباي على إقامتها أموالا كثيرة. ومن مظاهر اهتمام هذا الباي بتنشيط التجارة الداخلية، هو بناؤه لسوق الباي، وهي من أحسن أسواق العاصمة⁽⁴⁾.

(1) نجم الدين القزدغلي "إيالة تونس من خلال مذكرات وتقارير الرحالة الروس في القرنين الثامن والتاسع عشر"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 97-98، زغوان، 2000، ص 188-189.

(2) رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 278.

(3) Louis Frank, Histoire de Tunis, Précédée d'une description de cette régence, Didot Frères, Imprimer RSDE l'institut de France, Paris, 1851., P. 123.

(4) رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 278.

وكما يقول ابن أبي الضياف حول يوسف صاحب الطابع ما يلي: "...وله عند الكثير من أعيان المملكة والحاضرة أموال لها بال على وجه القراض يتجرون بها معتمدين جاهه، حتى أن الفقير القادر على العمل في التجارة، إذا إستقرضه رأس المال يقوم بذلك ولا يتوقف، ولا يأخذ إلا ثلث الفائدة من أموال قراضه، ترغيبا للناس في العمل، وفي الأخذ من عنده، ويقول القليل من الكثير كثير..."⁽¹⁾.

وبهذه السياسة الداخلية استطاع الباي أن يحافظ على منتجات الدولة مع الحركة التجارية الداخلية بإقامة الأسواق، وضمان حق الفلاح في إنتاجه وعمله. وهذه السياسة اتبعتها البايات من بعده من أجل إنجاح التجارة الداخلية، وحافظوا على حقوق الفلاح والصناع.

2- التجارة الخارجية:

فبحكم موقع تونس الجغرافي، وتنوع منتجاتها الفلاحية، ومؤهلاتها التجارية تعاطت هذه البلاد مع البلدان المسيحية شتى أنواع التجارة، وهذا منذ دخولها تحت النفوذ العثماني الذي ساهم في تعزيز العلاقة التجارية مع الشرق، بعد أن نقصت خلال العصر الحفصي، وكذلك ظهور التجار المسيحيين المتمتعين بنظام الامتيازات، التي تم الاتفاق عليها بين السلطان سليمان خان الأول القانوني وفرانسوا الأول في سنة 1535⁽²⁾.

وقد سهل هذا النظام قدوم التجار المسيحيين، وخاصة منهم الفرنسيين إلى تونس حيث يطيلون البقاء فيها من أجل التوسع في العمل التجاري، وينتظمون في شكل مجموعات عرفت بالأمة La Nation، ومما دعم هذا النظام، هو وجود قناصل موفودين من حكوماتهم، ويمثلونها لدى الباي، ويقومون بالدفاع عن مصالح الأمة المستقرة بتونس. وهذا يعني أن الايالة التونسية قد دخلت في نوع آخر من التجارة، وهي التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية وغيرها، وفي هذا الصدد نستنتج ثلاثة نقاط مهمة:

وجود تجارة عبور نشيطة خصت البضاعات الإسبانية والشرقية وغيرها.

⁽¹⁾ ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان،الدار التونسية للنشر، تونس،1963، ج7، ص96.

⁽²⁾ Khelifa chater, : Dépendance et mutations Précoloniales - La Régence de Tunis de 1815à 1857, Publications de l'université de Tunis, Imprimerie Officielle de la République Tunisienne, Tunis, 1984, p. 150-151.

_بروز تجارة الحبوب كعنصر رئيسي في صادرات البلاد، ونمو بيع زيت الزيتون والصوف.

_الازدياد المتواصل في الواردات، وخاصة ما يتعلق بالمواد الخام الصالحة لصناعة الشاشية وغيرها⁽¹⁾.

وكانت لتجارة العبور في تونس آفات صحراوية، إذ أن الإيالة كانت ملتقى للقوافل الصحراوية والمغربية. فكانت قوافل غدامس وفزان تأتي بالعاج والتبر وريش النعام وغيرها. وتحمل الملح والمنسوجات الأوروبية وغيرها والمرجان، وخاصة المعادن، فوجود هذه القوافل في الخريف والشتاء، كان مناسباً لتنشيط الحركة التجارية في تونس، وبيع نصيب كبير مما كانت تستورده من أوروبا، حيث كان عالم التجارة في تونس جامعا لأجناس مختلفة ومتباينة من حيث نوعية التجارة التي تتعاطاها⁽²⁾.

وفي هذا الصدد نلاحظ عودة التجار المسيحيين بعدما عرفت الإيالة نوعاً من الأمن والاستقرار، وأعادوا بناء الحي الإفرنجي الموجود في جهة باب البحر، فشيدت الفنادق للفرنسيين والإنجليز والهولنديين واليهود والإيطاليين والمالطيين وغيرهم. وكان أكثر هؤلاء التجار يمثلون مجموعات تجارية موجودة بأوروبا، بالإضافة إلى وجود نوع آخر من التجار وهم التجار التونسيون الذين ساهموا في تشجيع هذه التجارة، ومنهم كبار التجار المتمثلين في البايات والقياد وأعوان الدولة. ثم نجد التجار الأندلسيين والتجار التونسيين المحليين، أهمهم محمد سيالة، ومحمد كراث وإبراهيم العصفوري وغيرهم من التجار. ولكن المنافسة الأوروبية حددت من نفوذهم التجاري في الخارج، مما أدى ببعض منهم إلى الانصراف إلى التجارة الداخلية، وهذا ما نجده عند الأندلسيين الذين تعرضوا إلى مزاحمة من طرف الليفورنيين والفرنسيين، فانصرفوا إلى التجارة الداخلية والحرف التقليدية⁽³⁾.

(1) الصادق بوبكر، إيالة تونس في القرن 17م وعلاقتها التجارية مع موانئ البحر المتوسط، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والأندلسية الموريسكية، زغوان، 1987، ص 11.

(2) نفسه، ص 16.

(3) الصادق بوبكر، المرجع السابق، ص 17-19.

لقد تمكنت الدول الأوروبية من السيطرة على التجارة الخارجية وذلك بوفرة الأموال التي ساعدتها على الحصول على امتيازات، سمحت لها باستغلال مناطق بتونس لصالحها الخاص، وهذا ما نجده في الشركة الفرنسية التي استغلت مقاطعة رأس النيقرو أو تامكرت (Cap Nègre)، التي تقع في شرق طبرقة، في أواخر القرن 17م، وبداية القرن 18م، والذي حولته إلى مركز تجاري يشغله التجار الفرنسيون، ويتعاطون فيه تسويق حبوب إفريقية. وقد كرست هذه الشركات مبالغ مالية معتبرة كي تربط اقتصاد القبائل بتجارتها، ومع تقديم الهدايا لرؤسائها من أجل بناء علاقات حسنة معهم، والحصول على المنتجات⁽¹⁾.

- كما اعتمدت هذه الشركة الدفع الفوري بالريالات الاسبانية التي كانت هي العملة الرئيسية للبلاد حتى سنة 1714م.

- الحرس على خلق سوق قارة لشراء الحبوب في رأس النيقرو.

- إدخال معايير كيلية جديدة تناسب بائع الحبوب.

- اعتماد أسعارا توفر ربحا ملائما للتجار، وتعمل على إعفائهم من تكاليف نقل

قموحهم إلى أسواق أخرى بعيدة.

- اتساع رقعة مساحات الأراضي المخصصة لزراعة القمح.

أما بالنسبة للتأثير النقدي لتجارة شركة رأس النيقرو على الايالة التونسية هي:

- طوال فترة تواجد هذه الشركات في البلاد كانت تستخدم العملة الفضية

الاسبانية مثل الريال الاشبيلي أو المكسيكي وغيرهم.

- التجارة بالعملة الاسبانية صارت من أهم موارد الربح لرأس النيقرو، وذلك

اعتمادا على تدهور القيمة الحقيقية لهذه الريالات من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع

قيمتها في السوق التونسية والمضاربات الناتجة عن عملية تحويلها فأدى هذا

الوضع إلى أن الشركات كانت تتحصل على القموح بأثمان حقيقية دون أثمانها

(1) محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب محمد الشاوش ومحمد

عجينة، دار سراس للنشر، تونس، 1980، ص 85.

الاسمية، وبهذا ساعدت على تعميق الأزمة المالية للبلاد التونسية وجعلها أكثر تبعية لرأسمال تجاري أوروبي وفرنسي خاصة⁽¹⁾.

واستمرت هذه الشركات في نشاطها إلى غاية صيف سنة 1741م، أين اتجه الباي علي باشا وابنه يونس إلى طبرقة وقام بالقضاء على مركز الجنوبيين التجاري فيها ووضع حدا للوجود المسيحي في هذه الجهة، ثم انتفت إلى مركز كاب نيقرو التجاري، فأخذ من الفرنسيين ودمره تدميرا كليا، وهذا من أجل القضاء على التجار الأوروبيين قصد مراقبة تصدير منتوجات البوادي، وجرت خلاله حرب انتهت بصلح في نوفمبر 1742م، وسرعان ما رجعت الأمور إلى نصابها، وبدأت المصالح التجارية بين البلدين⁽²⁾.

ومن سياسة على باي الثاني التجارية، حث التجار التونسيين على العمل بالقول والدعم المادي، وتحسين العملة. فقد ذكر ابن أبي الضياف في كتابه ما يلي: "...أنه كان يعطي ما يفضل عنده من الأموال للتجار يتجرون بها برا وبحرا ولا يسترجع منهم إلا رأس المال ولهم الربح بتمامه لدورة ثانية"⁽³⁾.

وبذلك نشطت التجارة في عهده برا وبحرا، وشرقا أكثر منها غربا، بالرغم من تلك الأزمة الناتجة عن احتلال فرنسا لجزيرة كورسيكا، والتي انتهت بالصلح الذي تم في سنة 1770م. ومن نتائج رجوع التجار الفرنسيين إلى تونس، ونمو التجارة بين البلدين، وتوسع التعاون بينهما ومحاولة بعض التونسيين ربط علاقة تجارية مباشرة مع مرسيليا التي كانت آنذاك أهم موانئ البحر المتوسط⁽⁴⁾.

كما بدأ أحد التجار التونسيين عملياته التجارية في سنة 1187هـ/1773م، إلى مرسيليا انطلاقا من سوسة وتونس ثم التحق بهذه المدينة الفرنسية. ومن أهم البضائع التي تاجر بها في مرسيليا الغاسول، وهو نبات بري يستخدم في صناعة الصابون، بالإضافة إلى الصوف والشعير وفي المرتبة الثانية الفول

(1) الصادق بوبكر "بعض مظاهر التأثير الاقتصادي للشركات التجارية برأس النيقرو (ثامكرت) على الإيالة التونسية في أواخر القرن 17م وبداية القرن 18م"، عبد الجليل التميمي، الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادرها، مطبعة الاتحاد العام التونسي، تونس، 1986، ج1-2، ص611-612.

(2) محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص85.

(3) ابن أبي الضياف، المرجع السابق، 1963، ج2، ص161.

(4) محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص87.

والقمح، والحمص والتمر والشمع، ومن السلع التي استوردوها من مرسيليا هي: القهوة، الطرطر Tartre، وهو رسوب الخمر في أسفل الإناء يستعمل في صناعة الشاشية والشب والحطب والكافور والأمشاط والمسامير والفلل والحديد وسبائك الذهب والأسلحة وطبنجات، ومحارب برشلونة، والأقمشة المختلفة والمذهبة. ومن الملاحظات التي سجلها هذا التاجر عند عودته: "...أن سوق مرسيليا صعبة جدا بالنسبة للتجار التونسيين، وتكمن هذه الصعوبة في اللغة وفي الإقامة وفي المعاملات وتتضاعف هذه المصاعب نتيجة العداوة التي يكنها التجار الفرنسيون للتجار الأجانب، وهذا رغم المعاهدات التجارية التي كانت قائمة بين البلدين، وهذه الحالة تؤكد على سيطرة التجار الفرنسيين على التجارة التونسية والرغبة في الحصول عليها بأبخس الأثمان..."⁽¹⁾.

والجدير بالملاحظة أن فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية كانت تهدف إلى إقصاء الدول الإسلامية عامة من التجارة الخارجية، وقد وظفت كل الوسائل لتحقيق ذلك. ولكن هذه الحالة التي آلت إليها التجارة الخارجية لتونس من تسلط الفرنسيين عليها انتهت في فترة حمودة باشا، الذي قام بتشجيع التونسيين على تولي شؤون هذه التجارة وذلك باتخاذهم جملة من التدابير منها:

- إعطاؤهم رخص تصدير الحبوب أو الزيت، وهؤلاء التجار التونسيون يبيعونها بدورهم لغير أهل المملكة من التجار.
 - إعفاء أهل المملكة من دفع تلك القيمة المقررة على تصدير الحبوب والزيت من تونس، وإنما يدفعها غير أهل المملكة من التجار.
 - تخفيف الباي لحقوق الجمرک على التجار التونسيين فيما يخص البضائع التي يستوردونها من فرنسا بعد أن كانت القيمة 11% أصبحت 5.5% فقط.
 - ذلك الاحتكاك بين التجار الأجانب والتونسيين ولد تأثيرا إيجابيا، وذلك لاكتساب التونسيين للخبرة في طرق وأساليب المهنة⁽²⁾.
- كما اتبع الباي عدة سياسات مع مختلف البلدان وهي كما يلي:

(1) رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 280-281.

(2) علي الزواوي "دفتر حسابات خاص حول تجارة التونسيين مع مرسيليا خلال سنتي 1187-1188هـ / 1774-1775م، عبد الجليل التميمي، الحياة الاقتصادية...، ص 22-28.

1- سياسة حمودة باشا التجارية مع أوروبا ومن خصائصها ما يلي:

- فتح باب تصدير الحبوب التونسية، وخاصة القمح إلى أوروبا على أوسع إمكاناته.

- إيجاد الباي أسواق واسعة للإنتاج في أوروبا.

- عمله على زيادة الإنتاج التونسي، ونشر الأمن.

- جعل الريال الاسباني (Piastre d'Espagne)، والفرنك الفرنسي العملتين

المعتمدتين، في التعامل التجاري مع الدول الأوروبية.

- محافظته على أمن التجار الأجانب بالبلاد، ومن بين هذه الدول الأوروبية

فرنسا وبريطانيا، واسبانيا وإيطاليا وأمريكا والدانمرك والسويد والبلاد الألمانية⁽¹⁾.

ولما تولى حمودة باشا الحكم كانت فرنسا وبريطانيا تستأثران بامتيازات تجارية

هامة بتونس، وكانتا لا تدفعان من الضرائب الجمركية إلا 3% مقابل 5% تدفعه

الدول الأجنبية الأخرى، وأهم ما كانت تصدره المؤسسات التجارية الفرنسية إلى

بلادها هي الحبوب، وكان ذلك كامتياز تجاري تتمتع به الشركة الملكية

الإفريقية⁽²⁾. وبعد وقت أصبحت تورد لتونس عدة أصناف من السلع خاصة

الصوف الاسباني لصنع الشاشية، والبن، والسكر، والكتان وتصدر من تونس

الحبوب والزيت والحريز، وبذلك ازداد التبادل التجاري⁽³⁾.

كما ذكر أحد الدارسين حول هذا الموضوع، مقارنة حجم التجارة التونسية

الفرنسية مع حجم التجارة التونسية مع الدول الأخرى وهي كما يلي:

- إستيرادات من مرسيليا إلى تونس 5.239.649 ليرة.

- صادرات من تونس إلى مرسيليا 4.629.603 ليرة.

- إستيرادات من البلدان الأجنبية الأخرى إلى تونس 2.099.750 ليرة.

(1) رشاد الإمام "سياسة حمودة باشا التجارية مع أوروبا"، المجلة التاريخية المغربية، العدد6، تونس، يوليو

1976، ص73-74.

(2) لقد أنشئت هذه الشركة بتاريخ 22 فيفري 1741م، من أجل إنباء تجارة إفريقية وتوفير الرخاء لرعايا

الفرنسيين مع ضمان الوسائل التي تساعدهم على تطوير العمليات التجارية والهدف منها هي الرغبة في منع

الانجليز من التسلل إلى هذه السواحل التي تعتبر أكبر مخزن للحبوب بالنسبة لفرنسا بالإضافة في جلب أكبر

كمية ممكنة من حبوب الغرب التونسي إلى مرسيليا. أنظر: - محمد العربي الزبييري، التجارة الخارجية

للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون تاريخ، ص195-196.

(3) رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس...، ص287.

- صادرات من تونس إلى البلدان الأجنبية الأخرى 3.095.665 ليرة¹.
أما حجم التبادل التجاري بين تونس والخارج لسنة 1792م، هي كما يلي:
- إستيرادات من مرسليليا إلى تونس 5.878.031 ليرة.
- صادرات من تونس إلى مرسليليا 7.751.318 ليرة.
- مجموع التجارة الفرنسية التونسية 13.629.349 ليرة.
- تجارة الدول الأجنبية مع تونس 6.984.003 ليرة.
- الميزان التجاري لصالح فرنسا يساوي 6.645.346 ليرة⁽²⁾.
ومن خلال هذه الأرقام، نلاحظ أن هناك تقارب في حجم الصادرات والواردات التونسية.

وبالإضافة إلى حسن التعامل التجاري مع بريطانيا، فإن الباي قد قام بتبادلات تجارية مع إسبانيا، حيث قوى علاقاته مع هذه الدولة منذ سنة 1790م، كما عقد الباي معاهدة صلح مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1797م، وهذه التجارة نشيطة جدا بين الطرفين⁽³⁾.

2_ سياسة الباي التجارية مع الدول الإسلامية: منها الدولة العثمانية ومصر من المشرق، وطرابلس الغرب والجزائر والمغرب الأقصى من الغرب، وهذه كلها تهدف إلى تشجيع الروابط التجارية فيما بينهم من أجل ضمان الاستمرارية⁽⁴⁾. ومن بين الدول الإسلامية التي شجع الباي التجارة معها بصورة كبيرة الجزائر، نظرا للموقع الجغرافي المتقارب، وهذا ما ذكره أحد الدارسين حول الجزائر: "... لقد كانت تونس هي أقرب الأسواق الخارجية إلى الشرق الجزائري، لذلك كان تجار قسنطينة يفضلون التوجه إليها، حيث ينقلون لها منتوجاتهم ويتزودون منها بما يحتاجه السكان من مختلف المواد حيث كانت القوافل الرابطة بين جنوبي الايالتين

(1) هي إحدى وحدات العملة الفرنسية، ففي سنة 1770م كانت قيمة الريال التونسي تساوي ضعفي الليرة الفرنسية. أنظر: - رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس...، ص 288.

(2) رشاد الإمام، "سياسة حمودة باشا مع أوروبا..."، ص 75-76.

(3) Khelifa chater, Op.cit, p. 168-170.

(4) علي الزواري "العلاقات التجارية بين تونس والشرق في القرن 18م"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 30-29، 1983، ص 213-214.

كانت يومية وأن تجار سوف التي تقع في الجنوب الشرقي في بايلك قسنطينة، يحملون إليها أقمشتهم الصوفية وأنواع التمور الممتازة والمظلات والتبغ ويستوردون منها مجموعة كبيرة من المصنوعات المحلية، والأوروبية...⁽¹⁾.

وبعد أن كانت تونس تستقبل بين 8 إلى 10 قوافل تجارية سنويا عن طريق قسنطينة أصبحت في سنة 1809م تستقبل تلك القوافل شهريا. أما بالنسبة للسلع المصدرة والمستوردة فهي تتمثل فيما يلي:

أهم الأسواق	المقاصد	المواد المصدرة	المواد المستوردة
قسنطينة	تونس	الصوف، الجلود المذبوغة، التمور الشواشي، ريش النعام...	المصنوعات الأوروبية ، العطور ، التوابل، القهوة، الأقمشة والحريرية
الوادي	نقطة	التبغ، التمور	المواد العطرية، الأقمشة الحريرية، الأسلحة، الكبريت...
توقرت	نقطة غدامس	الأقمشة الصوفية العادية، التمور، المظلات، المواد العطرية، التمور، الحبوب، الزيتون...	الأقمشة القطنية، العطريات، المصنوعات الأوروبية، التبر، العبيد، جثث النعام، البخور.
ورقلة	غدامس	الأقمشة الحريرية والقطنية، التمور، الحبوب، الزيتون، الأسلحة، وأنواع من العملة...	التبر، العبيد، العاج، البخور، وكثير من المنتجات الإفريقية... ⁽²⁾ .

3_ سياسة الباي حمودة باشا التجارية مع إفريقيا السوداء: التي تتم عن طريق القوافل البرية من أجل حصول الدولة على معدن الذهب، بالإضافة إلى تجارة العبيد، حيث تجلبه من مختلف البلدان الإفريقية علاوة على ريش النعام العاج. فكانت تونس تصدر من تلك المنتجات، العبيد إلى المشرق الإسلامي وريش النعام إلى ليفورنه وغيرها من المنتجات⁽¹⁾.

(1) أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،

1986، ص 151-155.

(2) نفسه، ص 159.

وبهذه العلاقات التجارية التي قام بها الباي حمودة باشا مع مختلف الدول استطاع في الأخير تطوير التجارة وتنويع الصناعة وترويج المنتجات في الداخل والخارج، وتواصلت الأوضاع في الإيالة على هذا النحو طيلة حكم الباي حمودة باشا، ولكن الأوضاع تغيرت فيما بعد لعدم قدرة البايات الذين خلفوه على الحفاظ على الوضع الاقتصادي المتطور، حيث بلغت مدا خيل الدولة في عهد الباي أربعة وعشرين مليوناً من الفرنكات، وبتوقف القرصنة وفساد السياسة قد جعلت تلك المداخل تتخضع بصفة عجيبة⁽²⁾.

وفي هذا الصدد نجد إحصاءات أوردها محمد العامري الخاصة بمدخيل الإيالة التونسية للفترة الممتدة من 1824م إلى غاية 1829م، ليبين حالة البلاد مع العلم أن قيمة الريال تعادل قيمة الفرنك في هذه الفترة، وهي كما يلي:

القيمة بالفرنك:	المدخيل:
4.200.000 فرنك.	- أداءات على المنتوجات الفلاحية السنوية
732.380 ف.	- ضرائب على العمال
217.700 ف.	- أداءات على السلع المستوردة
400.000 ف.	- مدخيل الزيت
250.000 ف.	- مدخيل دار الجلد
220.00 ف.	- الأداءات الجمركية المستخلصة بتونس
86.000 ف.	- الأداءات الجمركية المستخلصة بمختلف الموانئ
200.000 ف.	- أداءات صيد المرجان ببحيرة بنزرت
600.000 ف.	- مدخيل ممتلكات الباي
180.000 ف.	- ضرائب يدفعها اليهود
46.000 ف.	- مدخيل صنع البارود
50.000 ف.	- المعاليم الموظفة على البواخر المحجوزة

⁽¹⁾ رشاد الإمام، سياسة الباي حمودة باشا مع تونس...، ص 297-300.

⁽²⁾ محمد العامري، تاريخ المغرب العربي في سبعة قرون بين الازدهار والذبول، الشركة التونسية للتوزيع، القصبة، تونس، 1974، ص 294.

- المعاليم الموظفة على المراكب المارة بميناء حلق الوادي 20.000 ف.
- خطايا يجمعها 300.000 ف.العمال
- _ اداءات على الأوامر التي تحمل طابع الباي 87.000 ف.
- _ اداءات على الحانات 36.000 ف.
- _ أرباح من ضرب دار السكة 200.000 ف.
- _ مداخيل من أرزاق المتوفين الذين تركوا ورثة 270.000 ف.
- - **المجموع: 8.095.080 فرنك.**

ومن خلال هذه المعلومات نلاحظ مقدار مداخيل الدولة في هذه السنوات وصل إلى ثمانية ملايين وخمسة وتسعين ألف وثمانين فرنكا⁽¹⁾.

هذه الأوضاع التي آلت إليها الإيالة كانت نتيجة هيمنة الدول الأوروبية التي تسعى إلى السيطرة على التجارة العالمية، فتحكمت في أسعارها واحتكرت طرقها وأرباحها، وفرضت على بايات تونس معاهدات تمنح التجار الأوروبيين حقوقا كثيرة، وامتيازات مجحفة مكنتهم من السيطرة على التجارة الخارجية للبلاد التونسية، حيث أنهم في سنة 1820م كانوا يتحكمون في 92 % من صادرات تونس من زيت الزيتون مقابل 7.72 % للتجار التونسيين، و0.28 % للتجار اليهود، كما استقر بتونس بين سنتي 1816-1830م ما يزيد عن 18 تاجرا فرنسيا، إضافة إلى تجار الانجليز والايطاليين⁽²⁾.

وهكذا تمكن هؤلاء التجار الاحتكاريون من اقتناء المنتجات التونسية بأسعار بخسة وتسويقها بأسعار مرتفعة في الفترة المتراوحة بين 1820-1830م، انخفض سعر زيت الزيتون بما يزيد عن الثلثين، في حين أصبحت القموح التونسية تروج بصعوبة بسبب منافسة قموح البحر الأسود لها، وكذلك الشأن بالنسبة للبضائع التونسية الأخرى مثل: الأصواف والجلود والشاشية التي تنتج في المعامل بفرنسا تحت علامة تونسية مزورة. وفي المقابل ازدادت الواردات التونسية في أوروبا وكانت مكونة في مجملها من بضائع باهظة الثمن أو هي من الكماليات تستوردها العائلة المالكة مثل: الجواهر والأقمشة الرفيعة. وقد نتج عن ذلك تفاقم الأزمة

(1) محمد العامري، المرجع السابق، ص295.

(2) عبد المجيد كريم، وثائق معرض الحركة الصلاحية بالبلاد التونسية بين 1815-1920، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1994، ص.10.

الاقتصادية بالبلاد وهذا ما أجبر البايات على التخفيف من قيمة الريال التونسي، وأدى ذلك إلى التداين لدى كبار التجار. كما وقع رفع الضرائب على الأهالي، ولم ينج من هذه الأزمة حتى رجال المخزن الذين أفلسوا بسبب منافسة الأوروبيين لهم⁽¹⁾.

- الصادرات والواردات التونسية:

1- الصادرات التونسية: تتكون هذه الصادرات تجاه أوروبا من المنتجات الفلاحية والحيوانية خاصة.

كما أن أغلب ما تصدره الإيالة التونسية إلى الخارج، هي الحبوب وعلى رأسها القمح والشعير خاصة في السنوات الخصبة، بالإضافة إلى الفول والحمص والعدس والتمر، وتعد هذه المنتجات بمثابة تنمة للحبوب. كما كان زيت الزيتون أهم مادة غذائية يقع تصديرها إلى الخارج، فهي تمثل مع القمح قوام الحياة الفلاحية والتجارية. وإلى جانب هذه المادة الغذائية، كانت تونس تصدر كميات من الكسكسي نحو ليفورنة وغيرها. بالإضافة إلى السمن، ومن بين المواد الأولية للصناعات الصوف والجلود⁽²⁾، حيث كان الصوف يباع ممشط أو خام، وكان طلبها من طرف التجار الأوروبيين في ارتفاع، والجلود أيضا ازداد الطلب عليها من طرف ليفورنة خاصة، بالإضافة إلى الصابون والمنسوجات وهذه الأخيرة كانت منتشرة خاصة في بلاد الجريد وسوسة وجربة وغيرها، ومنها الأحزمة والشاشية والشموع والإسفنج، وغيرها من المواد المصدرة⁽³⁾.

2_ الواردات التونسية: شملت هذه الواردات مواد غذائية كالتفاح واللوز والزيت والتبغ والخمر وتجار هذين المنتجين هم اليهود، ومن المواد الكمالية نجد الأقمشة والمنسوجات الرفيعة. كما كانت المملكة تستورد ما هو ضروري لصناعة الشاشية، خاصة الصوف الإسباني ومواد التلوين وأدوات لخدمة الصوف، كما

(1) Thomas Maggil, Nouveau Voyage À Tunis, C. L. F Panckoucke, Paris, 1815, P. 150-164.

(2) محمد الحبيب عزيزي "مؤسسة دار الجلد في العهد الحسيني بالإيالة التونسية"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 6، 2004-2005، ص150.

(3) Thomas Maggil, op.cit, p.165.

تستورد المواد الأولية لمصانعها و ورشاتها، بما في ذلك الأدوات الضرورية لصناعة السفن⁽¹⁾.

ومن خلال كل هذه المعلومات نستخلص أن التجارة هي من أهم المراحل التي اعتمد عليها البايات الحسينيين لترويج المنتجات سواء الفلاحية منها أو الصناعية، وذلك بإنشاء الأسواق الداخلية عبر مختلف الجهات وتنقل القوافل من منطقة إلى أخرى، كما ساهم في فك العزلة عن بعض القبائل الجبلية والصحراوية، حيث أحدثت نوعا من التقارب بين القبائل المختلفة مما ساعد على تبادل الأفكار والتجارب والمعرفة، بالإضافة إلى أن التجارة الخارجية ساهمت في إدخال البلاد التونسية في منافسة تجارية مع الدول الأوروبية، وهذا ما ساعد على التعرف على مختلف عادات وتقاليده تلك المجتمعات.

البibliوغرافية:

- الإمام، رشاد: سياسة حمودة باشا في تونس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السلسلة الرابعة تاريخ، منشورات الجامعة التونسية، 1980.
- بن أبي الضياف، أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان، ج1-8، الدار التونسية للنشر، تونس، 1963.
- بوبكر، الصادق: إيالة تونس في القرن 17م وعلاقتها التجارية مع موانئ البحر المتوسط، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والأندلسية الموريسكية، زغوان، 1987.
- بوبكر، الصادق " بعض مظاهر التأثير الاقتصادي للشركات التجارية برأس النيقرو (ثامكرت) على الإيالة التونسية في أواخر القرن 17م وبداية القرن 18م"، التميمي عبد الجليل، الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادرها، ج1-2، مطبعة الاتحاد العام التونسي، تونس، 1986.
- الحشاشي، محمد بن عثمان: العادات والتقاليد التونسية الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية، ط1، دراسة وتحقيق الجبلاني بن الحاج يحي، تقديم محمد البعلاوي، دار سراس للنشر تونس، 1994.
- الزبير، محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- الزواوي، علي "دفتر حسابات خاص حول تجارة التونسيين مع مرسيليا خلال سنتي 1187-1188هـ/ 1773-1774م، عبد الجليل التميمي، الحياة الاقتصادية...

(1) Charles Cubisol, Notices Abrégées sur la Régence de Tunis, Libraire-ommissionnaire, À La Librairie L'Elmilik, Tuins, 1867, P. 46-47.

- الشريفي، محمد الهادي: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة، دار سراس للنشر، تونس، 1980.
- العامري، محمد الهادي: تاريخ المغرب العربي في سبعة قرون بين الازدهار والذبول، الشركة التونسية للتوزيع، القصبة، تونس، 1974.
- عبد الكافي، أبو بكر: تاريخ تونس، منشورات التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، صفاقس، 1966.
- عبد المجيد، كريم وجلاب، الهادي: وثائق معرض الحركة الصلاحية بالبلاد التونسية بين 1815-1920، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1994.
- المدني، أحمد توفيق: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- CHATER, KHELIFA: Dépendance et mutations Précoloniales - La Régence de Tunis de 1815 à 1857, Publications de l'université de Tunis, Imprimerie Officielle de la République Tunisienne, Tunis, 1984.
- CUBISOL, CHARLES: Notices Abrégées sur la Régence de Tunis, Libraire-Commissionnaire, A La Librairie L. Elmilik, Tuins, 1867.
- FRANK, LOUIS: Histoire de Tunis, Précédée d'une description de cette régence, Didot Frères, Imprimer RSDE l'institut de France, Paris, 1851.
- MAGGIL, THOMAS: Nouveau Voyage À Tunis, C. L. F Panckoucke, Paris, 1815.
- الدوريات:**
- الإمام رشاد: "سياسة حمودة باشا التجارية مع أوروبا"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 6، تونس، يوليو-1976.
- الزواري علي: "العلاقات التجارية بين تونس والشرق في القرن 18م"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 29-30، 1983.
- عزيزي محمد الحبيب: "مؤسسة دار الجلد في العهد الحسيني بالإيالة التونسية"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 6، 2004-2005.
- قاسم أحمد: "أوضاع إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوى ابن عثوم"، في المجلة التاريخية المغربية، العدد 33-34، مطبعة الإتحاد العام التونسي، تونس، 31 جويلية 1979.
- القزدغلي نجم الدين: "إيالة تونس من خلال مذكرات وتقارير الرحالة الروس في القرنين الثامن والتاسع عشر"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 97-98، زغوان، 2000.